مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الأزمة المالية في آسيا ومنعكساتها
اسم الكاتب: د. يوسف محمود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3905
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 03:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الإقتصادية المجلد (23) العدد (3) 2001
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research-Economic Science Series Vol (23) No (3) 2001

الأزمة المالية في آسيا ومنعكساتها

الدكتور يوسف محمود *

(قبل للنشر في 1999/6/6)

□ الملخّص □

يدرس البحث تجربة دول جنوب شرق آسيا، التي كانت تشكل أخم نموذج للتنمية في الدول النامية، وما هي أسباب انهيار هذه الدول، والانعكاسات المترتبة حول ذلك، خاصة وأن الأزمة في ظل العولمة الراهنة، ستلقي بظلالها على مختلف دول، واقتصاديات العالم .

كما يدرس البحث السبل، والوسائل التي يمكن أن تلجأ إليها هذه الدول للخروج من الأزمة الراهنة، والنمو باقتصادياتها لتعود إلى مستويات النمو التي حققتها فيما مضى .

ومن الناحية المنهجية، فقد وزع البحث على مجموعة من العناوين الفرعية، حيث بدأناه بمقدمة، بينا فيها لمحة موجزة حول تجربة دول آسيا، وأهميتها، وبعد ذلك انتقلنا لبيان أهمية، وأهداف البحث، ثم انتقلنا إلى عرض مادة البحث بخاتمة، تتضمن نظرة حول مستقبل تلك الدول .

*مدرس في قسم الاقتصاد والتخطيط-كلية الاقتصاد-جامعة تشرين.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الإقتصادية المجلد (23) العدد (3) 2001

Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research-Economic Science Series Vol (23) No (3) 2001

The Financial Crisis in Asia and its Effects

Dr.Youssef Mahmoud *

(Accepted 6/6/1999)

□ ABSTRACT □

The research deals with the experience of the Asian Tigers countries which used to be considered the best example of development in the developing countries, as well as the reason behind the collapse of these countries and the consequences arised, specially that the crisis under the present prevailing inter globalization will be reflected on the various

The research deals also with the methods and means which may be restored to by these countries for getting out the present crisis and for developing their economies in order to restore the development levels which achieved in the past .

From the methodic standpoint ,the research was divided into a collection of subtitles, beginning with an introduction where we have stated a summary about the experience of the Asian Tigers countries and its important, then we moved to show the important aims of the research, afterwards we displayed the subject of the research ,ending with a close including a look about the future of these countries .

***Lecturer at Department of economics and planningFaculty of Economics, Tishreen University ,Lattakia,Syria.**

مقدّمة:

ساد العالم شعور بالتشاؤم بعد الاضطرابات التي أصابت الأسواق الآسيوية . وانفتح باب الشكوك على مصراعيه حول معجزة دول النمور ، وهل هي نمور من الخارج وقطط تئن من الداخل ؟ أم أنها أزمة عابرة وستخرج منها تلك الدول بأسرع ما يمكن .

لعل الصدى الواسع الذي أحدثته هذه الأزمة يعود إلى أهمية وخصوصية التجربة الآسيوية ، لذلك لا بد لنا قبل كل شيء أن نعرف من هي دول النمور الآسيوية ؟ وما هو سبب تسميتها ؟

لقد أطلق مصطلح دول النمور الآسيوية على الدول التالية : اندونيسيا ، ماليزيا ، تايلند ، كوريا الجنوبية ، تايوان الفليبين ، سنغافورة ، (هونغ كونغ) (الكفائي ، 1998).

وأطلقت تلك التسمية على تلك الدول نظراً للنجاحات التي حققتها والنمو الصاروخي الذي توصلت إليه خلال فترة وجيزة . فقد نمت اقتصادياتها بسرعة هائلة ، وسجلت فيها معدلات نمو غير مسبوقة حيث بلغت 8.25 % خلال عقدي السبعينات والثمانينيات . وبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي في دول الآسيان ما يقارب 8 % بداية العقد الماضي وارتفع نصيب الفرد من الناتج القومي في الأعوام الثلاثين التي سبقت الأزمة إلى عشرة أضعاف في ماليزيا، أما في هونغ كونغ وسنغافورة فقد تجاوز مثيله في بعض البلدان الصناعية العريقة كبريطانيا وإيطاليا حيث تجاوز 25 ألف دولار سنوياً وهو يقارب المستوى السائد في الولايات المتحدة .

وحتى حدوث الأزمة استقطبت هذه الدول نصف التدفقات الرأسمالية للبلدان النامية، حيث وصلت إلى 100 بليون دولار تقريباً عام 1996 وحده، كما بلغت حصتها من الإنتاج العالمي 7.3 % . هذا وقد تضاعفت حصة الأسواق الآسيوية من الصادرات العالمية لتصل إلى خمس الإجمالي العام للصادرات العالمية ، فقد سجل البنك الدولي أن حجم صادرات جنوب أسيا قفز خلال عشر سنوات فقط من 7.9 إلى 13.6 من إجمالي الصادرات العالمي أي ما يعادل عملياً صادرات الولايات المتحدة . هذا وقد غزت بضائع هذه الدول العالم وأصبحت مصدر قلق للولايات المتحدة التي لم تفق من صدمة الصعود الصاعق للنمور الآسيوية التي استحوذت على جزء مهم من هيكل القوة الاقتصادية العالمية على حساب الغرب. ومن العوامل التي ساعدت على نمو هذه البلدان :

هبوط أسعار المواد الأولية خلال الثمانينيات الذي دفعها إلى تكييف نفسها بما أنها غنية باليد العاملة الرخيصة فقد ركزت إنتاجها باتجاه التصدير، هذا وإن رخص اليد العاملة فيها قد جذب الدول الصناعية المتقدمة إلى نقل مصانعها على نطاق واسع إلى تلك الدول وذلك كي تقوي من قدرتها على المنافسة . كما أن لدى دول النمور معدلات الادخار الأعلى عالمياً وبالتالي معدلات الاستثمار العالية (المنيف ، 1998)، فقد بلغت 34 % من إجمالي الناتج المحلي في تايلندا و37 % في ماليزيا و32 % في إندونيسيا .

هذا بالإضافة إلى توافر قوة العمل المؤهلة والمدربة بأفضل الوسائل . وقبل التعرف على الأسباب التي أدت إلى الأزمة لا بد من توضيح شمولية الأزمة لذلك يمكن تقسيم الدول إلى : الدول الآسيوية المأزومة وهي (إندونيسيا ماليزيا كوريا الجنوبية ، تايلند) والدول التي تواجه احتمال الأزمة وهي سنغافورة ، تايوان ، هونغ كونغ ، الفليبين .

فالأزمة الآسيوية لم تكن حادة في جميع تلك الدول بخلاف ما يوحي مصطلح الأزمة الآسيوية .

أهمية البحث وأهدافه :

إن دراسة أسباب انهيار دول النمور الآسيوية على غاية من الأهمية ، خاصة أن هذه الدول شكلت فيما مضى نموذجاً للتنمية في البلدان النامية ومثالاً يحتذى لتجاوز الكثير من العقبات . هذا وأن البحث المطروح لمعرفة الأخطاء التي وقعت فيها هذه الدول والعمل عل تجاوزها تمهيداً للاندماج المالي في أسواق المال العالمية. أي أن البحث مهم للجهات العامة .

وهو مهم أيضاً للأفراد لأنه يساعد في توسيع مداركهم الاقتصادية وتوجيه استثماراتهم وتنظيمها على أسس علمية وفق أعلى مستوى لمؤشرات الفعالية الاقتصادية .

طرق البحث :

اعتمد البحث على المنهج التاريخي والمنهج التحليلي في تتبع واستقصاء مادته وتحليلها وبشكل خاص استخدم الاستقراء التحليلي التاريخي في دراسة تجربة دول النمور والعوامل التي ساعدت في نجاحها والعوامل التي سببت الأزمة .

النتائج والمناقشة :

أسباب أزمة دول النمور الآسيوية :

كثرت التساؤلات وتعددت الآراء حول أسباب الأزمة الآسيوية وهل هي حصيلة جشع المضاربين الذين يندفعون من دون تفكير في اتجاه ما . ثم لا يلبثون أن يأخذوا اتجاهاً معاكساً، أم أن لها أسباباً أكثر عمقاً وأشد وجاهة .
فقد عزا كثير من الاقتصاديين الأزمة الآسيوية إلى العولمة باعتبار أن الاقتصاديات الآسيوية تأثرت في المضاربات في العملات وانسحاب الحقائب الاستثمارية الأجنبية المفاجئ من المشاريع الاستثمارية ، والاقتراض المفرط للشركات الآسيوية من الدائنين الأجانب . ويقول هؤلاء أن تلك الأمور ما كانت لتحدث لولا انفتاح الاقتصاديات الآسيوية أمام المنافسة الأجنبية وارتباطها بشكل أو بآخر بالمؤثرات الأجنبية (الكفائي ، 1998).

ولكن في الوقت نفسه يؤكد الواقع الاقتصادي في هذه الدول أن الانفتاح الاقتصادي هو المسؤول عن التقدم الاستثنائي الذي حققته الاقتصاديات الآسيوية وذلك لأن معظم الدول الآسيوية لا تمتلك أية مصادر طبيعية أو رؤوس أموال ضخمة تمكنها من النهضة الصناعية التي شهدتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة .
ولعله من الممكن تحديد أسباب مشتركة للأزمة الحالية بين جميع الدول. إلا أن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء الأزمة هي أسباب داخلية في جوهرها وإن كانت خارجية في مظهرها ، وكما وصف صندوق النقد الدولي الأزمة الآسيوية بأنها نشأت في أرض خصبة، أي أن هنالك ما يبرر قيامها ضمن الاقتصاديات المتأثرة بها . أي أن هنالك عوامل خارجية عدة يمكن أن تفسر الأزمة ولكنها مرتبطة بالظروف الداخلية السائدة في تلك الدول ولو كانت الظروف الداخلية مختلفة لاختلفت تأثيراتها عليها (الكفائي، 1998).

الأسباب العامة :

1. إن معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية العالية التي سجلتها تلك الدول خلال النصف الأول من التسعينات وبلغ متوسطها 9 % سنوياً شجعت على انتقال رؤوس الأموال إليها . ووصل متوسط حجم رؤوس الأموال الداخلة الصافية في بعض الدول مثل ماليزيا وتايلند 11 % من الناتج المحلي و5 % في إندونيسيا و4 % في كوريا الجنوبية وهي معدلات عالية بكل المقاييس . فقد ساعد نظام ربط عملات تلك الدول بالدولار في تقليص مخاطر أسعار الصرف الناتجة عن ذلك الانتقال وكانت معظم تلك الأموال قروض من مصارف دولية وصل حجمها إلى 737 بليون دولار أخذت شكل استثمارات قصيرة الأجل واتجه الجزء الأكبر منها إلى الاستثمارات العقارية والمضاربات المالية حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية في البورصات وأسواق العملات في دول الآسيان نحو 40 % من الأموال المتحركة في هذه المجالات في تلك الدول . ولهذا الأمر أهمية كبيرة لأنه يوضح ما تمتعت به تلك الاستثمارات من قوة وقدرة على تحديد اتجاه حركة الأسهم والعملات في بعض الدول اعتماداً على استراتيجيات استخدام كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة في خلق اتجاه معين لحركة الأسهم والعملات على النحو الذي يحقق مصالح المستثمرين الأجانب وهكذا جاءت الأزمة لتعكس الخلل الكبير بين النمو المالي الأكثر سرعة بكثير من النمو الاقتصادي الفعلي في قطاعات إنتاج السلع والخدمات (المنيف، 1998).

2. كذلك ارتبطت الأزمة بضعف القطاعين المالي والمصرفي أو عدم قدرتها على إدارة الكم الهائل من رؤوس الأموال الداخلة ، والتوسع الشديد في منح القروض من دون ضوابط كافية وخصوصاً في قطاع العقارات مما أدى في النهاية إلى ظهور ديون هائلة معدومة هددت هذه البنوك بالإفلاس وبالذات في تايلند وكوريا الجنوبية حيث وصل حجم الديون المعدومة إلى 73 بليون دولار (المنيف ،1998) حتى أن نسبة الديون إلى أصول المصارف وصلت إلى 70 % في كوريا. كما أن إفلاس بعض القطاعات مثل صناعة الحديد والسيارات في كوريا أدى إلى زيادة نسبة الديون المشكوك في تحصيلها حتى وصلت إلى 20 % من حجم الديون . وتجدر الإشارة إلى أن التوسع السريع في قطاع العقارات كان ناجماً عن انفجار الطلب على العقارات الفاخرة من الأثرياء في تلك البلدان، الأمر الذي أغرى الشركات العقارية للتوسع في نشاطها بسرعة كبيرة اعتماداً على أن الطلب سيستمر عند مستوى مرتفع . ولكن عند حدوث نوع من التشبع لهذا الطلب دون تراجع مواز في العرض كانت النتيجة هي دخول الشركات العقارية في موقف حرج تجسد في عجزها عن سداد ديونها ووضع المؤسسات المالية التي أقرضتها في موقف حرج مما ساهم في دفع اقتصاديات بلدانها إلى نفق الأزمة .

3. العجز في الموازين الخارجية لغالبية دول شرق أسيا سواء كان عجزاً في الميزان التجاري أو عجزاً في ميزان الحساب الجاري مما أدى إلى تزايد الديون الخارجية لبعضها وتحديداً تايلند 89 مليار دولار عام 1997 واندونيسيا (الدين الخارجي 119 مليار دولار منها 54 مليار دولار ديون حكومية و95 مليار دولار ديون قطاع خاص) وكوريا الجنوبية (الديون الخارجية نحو 120 مليار دولار أغلبها ديون خاصة منها 66 مليار دولار ديون قصيرة الأجل) استحق نحو 20 مليار دولار منها السداد في نهايات العام 1997 (التقرير الاستراتيجي ، 1997) هذا وتعود العجوزات في الموازين الخارجية لتلك الدول إلى :

لقد عمل ارتباط عملات الدول الآسيوية بالدولار على انخفاض قيمتها مقارنة مع العملات الأخرى خصوصاً الين عند ارتفاع قيمته مقارنة بالدولار بين عامي 1993 – 1995 مما حسن من وضعها التنافسي . لكن وبارتفاع الدولار وبالتالي العملات الآسيوية مقابل الين بأكثر من 30 % عما كانت عليه بعد منتصف عام 1995 تأثر الوضع التنافسي لتلك الدول مما قلص من صادراتها وبالتالي انعكس على ميزانها التجاري وأثر هذا التغير في الوضع التنافسي على الحساب الجاري لهذه الدول وساهمت الإدارة الاقتصادية والمالية في تعميق الأزمة حيث توسعت المصارف في الإقراض إلى القطاع الخاص بسبب ارتفاع رؤوس الأموال الخارجية المتوفرة لدى هذه الدول وكان متوسط معدل الزيادة في الإقراض أعلى من معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في معظم تلك الدول، هذا وقد ساعد ربط العملات بالدولار وانخفاض معدلات مخاطر أسعار الصرف على زيادة السيولة في المصارف ومديونيتها للخارج إلا أن ما يميز الأزمة هو أنه على الرغم من المستويات العالية للمدخرات الخاصة والعجوزات المالية المنخفضة، تحولت هذه العجوزات إلى عجز متنام في الحساب الجاري . ولكن لم يؤخذ ذلك بعين الاعتبار ولم يشكل أي مشكلة في حينه لأن العجز تم تمويله عن طريق التدفقات الرأسمالية من الخارج التي استقطبها النمو الاقتصادي والتي كانت كما ذكرنا عبارة عن ودائع مصرفية واستثمارات لودائع وصناديق استثمارية قصيرة الأجل في أسواق السندات والأسهم خرجت من البلاد في نفس السرعة التي دخلت إليها .

4. لقد تمتعت دول الآسيان ومن قبلها دول الشرق الأقصى واليابان بالكثير من المميزات الاقتصادية في ظل سنوات الحرب الباردة وذلك لأسباب سياسية تتعلق بحالة الاستقطاب الأولى. ولكن منذ انتهاء الحرب الباردة بدأت الصراعات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وبين دول تلك المنطقة في التصاعد (التقرير الاستراتيجي ، 1997).

هذا وقد اتُهمت الولايات المتحدة بأنها وراء الأزمة من خلال المضاربات التي قام بها المواطن الأميركي الشهير ذو الأصل المجري جورج سوروس، والجدير بالذكر أن اسم سوروس عريق في مجال المضاربات بالعملة، فقد دخل في مضاربات عنيفة على الجنيه الاسترليني باتجاه الهبوط مقابل الدولار والمارك في عام 1992 . وساهم في تدهور العملة البريطانية آنذاك إلى أدنى مستوياتها منذ الحرب العالمية الثانية ودفعها للخروج من آلية أسعار الصرف الأوربية . هذا وقد نفت

الولايات المتحدة علاقتها كدولة بالمواطن المتهم جورج سوروس بمحاولة إثارة الاضطراب وتدمير الاستقرار الاقتصادي في دول الآسيان .

هذا ويجني المضاربون أرباحاً طائلة حيث أن الحجم السنوي لتجارة العملات العالمية يبلغ أكثر من 50 ضعفاً حجم التجارة السلعية العالمية التي بلغت قيمتها أكثر من 10 آلاف مليار دولار عام 1997 ، أي أن حجم تجارة العملات يمكن أن يكون قد بلغ أكثر من 500 ألف مليار دولار وهو ما يوضح أن تلك التجارة تحولت من نشاط مالي لتسهيل تمويل التجارة السلعية والخدمية إلى نشاط مستقل وطفيلي في جانبه الأعظم ليس له أي دور إنتاجي .

4. تقوقع الاقتصادات الآسيوية على نفسها إذ أخذت تنتج المنتجات نفسها وتنافس بعضها بعضاً في أسواق الصادرات نفسها ولم تسع إلى تنويع صادراتها وتوزيع أسواقها في مناطق العالم المختلفة مما أدى إلى انهيارها بسرعة بمجرد ضعف الطلب على منتجاتها (الكفائي ، 1998) .

<u>الأسباب الداخلية التي هيأت الأرض الخصبة لنشوء الأزمة :</u>

هذه الأسباب خاصة بكل دولة على حدة :

ففي كوريا الجنوبية يوجد تدخل وإعانات حكومية مباشرة وغير مباشرة بما فيها توجيه القروض لاستثمارات هامشة ومضاربات في سوق العقارات وعلى أسس غير سليمة كما يوجد تداخل بين قطاع الأعمال والقطاع الحكومي مما أدى إلى تجاوزات وفساد مالي ، فقد استخدمت الدولة المصارف لإقراض الشركات والصناعات التي لا تتمتع بقابلية ائتمانية متينة .

أما في إندونيسيا فهناك قيود تجارية وضغوط على المصارف من أصحاب النفوذ السياسي المرتبطين بالرئيس سوهارتو وفساد إداري، فقد امتزجت السياسة بالتجارة وأصبح السياسيون (وخاصة عائلة الرئيس سوهارتو وأصدقاؤه) تجاراً ورجال أعمال سيطروا على أكبر المشاريع في البلد وحصلت شركاتهم على امتيازات وائتمانات لا تستحقها على أرض الواقع أما في تايلند فهنالك فساد في أجهزة الحكومة وفي الأحزاب المتنفذة وفي معظم هذه الدول تعتبر قوانين الإفصاح المالي غير واضحة .

ربما كان المحللون الاقتصاديون قد عمدوا إلى تضخيم أثر تلك العوامل إلا أنه قد يكون من الإنصاف الإقرار بأن طبيعة البنى السياسية القائمة في تلك الدول والمتمثلة في انغلاق النخب الحاكمة وغياب المشاركة والاستئثار بالقرار الاقتصادي وسوء الإدارة وضعف الكفاءات والفساد لعبت دوراً هاماً في الأزمة الآسيوية كما يرى محللون آخرون أن الأزمة ما هي إلا تراكمات سابقة، فالمتاعب الاقتصادية كانت واضحة في دول النمور في عام 1995 . هذا وقد تساءل البنك الذي يضم البنوك المركزية لمختلف دول العالم عن سبب تجاهل الأسواق طويلاً لجوانب الخلل الاقتصادي في دول شرق أسيا .

<u>انعكاسات الأزمة :</u>

1 – على دول النمور نفسها .

2 – على دول العالم .

<u>1 – على دول النمور :</u>

نتيجة للعوامل السابقة التي أمكن الكشف عنها وعوامل أخرى ما زالت مجهولة فقد انهارت الأسواق المالية وانخفضت قيم عملات الدول المعنية وبما يتراوح بين 20%–50% وتراجعت أسعار الأسهم في أسواقها .

وقد صرح مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا عام 1988 أن حجم الخسائر في الأسهم الماليزية خلال الأزمة بلغ نحو 200 بليون دولار إذ انخفضت قيمتها إلى النصف فيما فقدت العملة الوطنية 60 % من قيمتها خلال أقل من خمسة أشهر .

إلا أن التكهن حول الانعكاسات الحقيقية لأزمة النمور الآسيوية ما زال أمراً صعباً والحديث حوله يدخلنا في علم الاحتمالات .

فانهيار البورصات ليس أمراً مخيفاً في حد ذاته ، وإنما الانعكاسات الحقيقية لأزمة العملات الآسيوية مرهونة بما سيتخذ لاحقاً من قرارات وسياسات أكثر من ارتهانها لحركة الرساميل ونظريات الاقتصاد .

فقد أدى التدهور الحاد في سعر صرف العملات الآسيوية إلى نتائج وخيمة لحقت باقتصاديات تلك الدول مثل ارتفاع سعر الفائدة وتقليص النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم .

فبالنسبة لتايلند التي عانى اقتصادها من خسائر أكثر من غيره في قطاع العقارات والديون المصرفية فقد هبط معدل النمو فيها إلى 1 % عام 1998 و2 % عام 1999 كما أن معدلات النمو في إندونيسيا وماليزيا والفليبين شهدت تدني معدلات النمو فيها من 5 % و8 % خلال العامين الماضيين إلى نحو 1.5 عام 1998 و4 % عام 1999 وستنعكس هذه المعدلات سلباً على الاقتصادات التي ما زالت تحتفظ لنفسها بقدر من القوة والتماسك كهونغ كونغ وتايوان. أما كوريا الجنوبية فقد شهدت افلاس بعض الشركات الكبرى واختناق في نظامها المصرفي وقد زادت ديون الشركات الكورية للمصارف الأجنبية بنسبة 40 % فبلغت 100 بليون دولار خلال الـ 18 شهر الأخيرة (مخول ، 1997) وتجدر الإشارة إلى أن كوريا الجنوبية يحتل اقتصادها المرتبة الحادية عشرة في العالم كما أن انخفاض أسعار العملات الآسيوية سيزيد من قيمة الفاتورة وإيراداتها خاصة من السلع الرأسمالية كما تزيد من تكلفة رأسمالها فضلاً من زيادة تكلفة العمالة بها، الأمر الذي سينعكس في ارتفاع معدلات التضخم في الدول الآسيوية مجتمعة، إذ سجل معدل التضخم في عام 1999 زيادة من 5.4 % عام 1998 إلى 9.7 % في عام 1999 .

كما أن ارتفاع أسعار الفائدة التي تم اللجوء إليه من أجل تقليص الكتلة النقدية المتداولة لحماية أسعار العملات قد سبب في هبوط أسعار العقارات والأسهم وتدني القدرة الشرائية وفتوراً في حركة الاستثمارات والأعمال .

ومما يُعقد من عملية التكهن بنتائج الأزمة أن معظم تلك الدول لجأت إلى صندوق النقد الدولي لكي يساعدها في ضخ سيولة في النظام المصرفي للإيفاء بالتزاماته. وقد قدم الصندوق قروضاً لتلك الدول بلغت قيمتها الإجمالية 115 بليون دولار مقرونة ببرامج يُدّعَى أنها للإصلاح الاقتصادي .

فقد اضطرت تايلند إلى إغلاق 56 مؤسسة مالية متعثرة والسماح لمؤسستين فقط بمعاودة نشاطهما في بورصة بانكوك وجاء قرار الحكومة كجزء من خطة عامة طالب بها صندوق النقد الدولي مقابل مساعدات ومعونات مالية تصل قيمتها إلى (17.2) بليون دولار. أما الحكومة الاندونيسية فقد عمدت إلى إغلاق 16 مصرفاً (مخول، 1997) في بلادها تماشياً مع توصيات مؤسسة النقد الدولي ضمن إطار خطة إنقاذ لهذا البلد تراوح (43) بليون دولار. أما كوريا الجنوبية فقد وافقت أخيراً على شروط إنقاذها الاقتصادي الذي يضخ قرض من 55 بليون دولار كما تدخلت الحكومة للسيطرة على تصفية واحدة من أكبر المجموعات الصناعية في تلك الدولة (مجموعة كيا) وسيترتب على ذلك أن حصة تملك الأجانب للشركات الكورية سوف يرتفع من 26 % إلى 50 % و55 % بعد عام واحد مما ادى إلى تغيرات هائلة طالت مجمل التركيبة الانعزالية للاقتصاد الكوري الذي يبنى على أساس التصدير فقط وليس التصدير والاستيراد (صاغية، 1997) .

هذا وإن ما ينطبق على كوريا الجنوبية ينطبق على باقي الدول المأزومة فتدخل الصندوق لنجدة هذه الدول سيترتب عليه نتائج وخيمة وأضرار بالغة ستطال الغالبية العظمى من أبناء الشعب ستتمثل بارتفاع معدلات التضخم والتقشف والبطالة الواسعين الذي لا بد من إحداثهما شرطاً للإنقاذ . كما أن قروض الصندوق ستعمل على رفع الحد الأقصى لملكية الأجانب للأسهم في الشركات والمؤسسات الخاصة والعامة وإزالة القيود التي تحدد حصة المصارف الأجنبية في رأس مال المصارف المحلية ، وفتح الأسواق على مصراعيها للبضائع الأجنبية . أما بالنسبة لماليزيا فقد كانت لها وجهة نظر مخالفة عن الدول السابقة . فقد أعلن مهاتيرمحمد عام 1998 أن بلاده ما زالت تقاوم تدخل صندوق النقد وستواصل مقاومتها لهذا التدخل الذي سيكون في النهاية على حساب الشعب الماليزي على اعتبار أن تدخل الصندوق يعني الخضوع لشروطه القاسية وفي مقدمتها فتح الأسواق على مصراعيها أمام الأجانب وتسليم مقدرات الشعب الماليزي وإنجازاته لهم وينصح مهاتير دول المنطقة أن تكون واقعية فيما يتعلق بأسواقها المالية وقال أنه يجب دائماً مراقبة الأسعار وعدم السماح لها بالارتفاع إلى

مستويات قياسية تفوق واقع السهم ذاته ، وعدم ترك السوق للمضاربين الذين يقومون برفع الأسعار إلى مستويات تضخمية داعياً الحكومات والهيئات الرقابية لوضع الضوابط المناسبة وأن تكون الصفقات التي تحدث في أسواق الأسهم أكثر شفافية وأكد أن بلاده بدأت مرحلة ترشيد الإنفاق وإعادة النظر في بنود موازنتها وأولوياتها حيث سيكون هناك بدائل جديدة لتقليص فاتورة الواردات التي تقدر سنوياً بنحو 80 بليون دولار وذلك عبر تغيير أنماط الحياة الاستهلاكية في البلاد والاعتماد على الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي والعمل على تنمية التجارة الآسيوية وإيجاد آلية لتنميتها ترتكز على تكثيف استخدام العملات الوطنية وربطها بوحدة مقاصة للابتعاد عن الدولار الذي تقوم به التجارة بين البلدان الآسيوية في المرحلة الحالية . وقال مهاتير أن بلاده مستمرة في تشجيع الاستثمار الأجنبي ولكن في القطاعات الإنتاجية طويلة الأجل التي تلتزم بالاقتصاد مثل الصناعات التحويلية وكل ما من شأنه التصدير لاستقطاب العملة الصعبة .

2 – انعكاسات الأزمة على دول العالم :

لقد القت الأزمة المالية الراهنة في دول شرق وجنوب شرق آسيا بظلالها على العالم كله إذ يبدو أنه لا توجد دولة محصنة ضد آثارها ومضاعفاتها فالعولمة أدت إلى تعميق الارتباط بين الأسواق المالية وجعلت الدول تتأثر بالمشاكل التي تواجهها الدول الأخرى لذلك لا بد من التعرف على آثار الأزمة في أنحاء مختلفة من العالم.

آثار الأزمة على المنطقة العربية:

لقد كان للأزمة الآسيوية وقع على العالم العربي من زاويتين : الأولى : تتناول نموذج التنمية الذي كانت تمثله دول آسيا للدول النامية والعالم العربي من حيث قدرتها خلال فترة وجيزة أن تحقق معدلات نمو غير مسبوقة وأن تكون مثالاً يحتذى لتجاوز كثير من العقبات ومنافسة الدول الصناعية .

أما الزاوية الثانية فقد تمثلت بتأثير الأزمة على النمو الاقتصادي في العالم العربي ولا سيما في منطقة الخليج . فعلى الرغم من أن العلاقات التجارية والاستثمارية التي تربط بين جنوب شرق آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي زادت وتوثقت خلال الأعوام القليلة الماضية إلا أنه لم تكن هناك انعكاسات مباشرة للأزمة الآسيوية على دول الخليج فالأسعار في أسواق الأسهم الخليجية واصلت ارتفاعها وحافظت دول المنطقة على ثبات أسعار صرف عملاتها مقابل الدولار في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار صرف عملات دول جنوب شرق آسيا وبما يراوح 20 % – 50 % هذا وانفردت أسعار الأسهم في الإمارات بموقف لا علاقة له بكل ما يجري في العالم فحققت تقدماً معتبراً في يوم يقول المحللون أنه من أعصب الأيام . ولكن الأزمة ستؤدي إلى انعكاسات غير مباشرة تتمثل في :

انخفاض الطلب على النفط العربي بسبب مقدرة مستوردي النفط الآسيويين الحصول على الضمانات المصرفية اللازمة لعملية الاستيراد في ضوء الأزمات التي تعصف بالقطاع المصرفي في هذه الدول ، ويقدر هذا الانخفاض في الطلب على النفط بنحو نصف مليون برميل يومياً إذ يشكل طلب دول شرق آسيا على النفط 25 % من الطلب العالمي على النفط حيث تراجعت الزيادة في الطلب العالمي على النفط من مليوني برميل يومياً عام 1998 إلى 1.5 مليون برميل عام 1999 مع ما يصاحب ذلك من تأثير في الأسعار وفي إيرادات الدول النفطية وموازناتها (كامل ، 1998).

كما أثرت الأزمة الآسيوية للوهلة الأولى على صناعة البتروكيماويات الخليجية ، حيث أنها أدت إلى انخفاض الطلب الآسيوي على البتروكيماويات ورغم ذلك فالقراءة المتأنية للموضوع تبين انعكاسات إيجابية للأزمة بالنسبة لهذه الصناعة . حيث تعاني صناعة البتروكيماويات العالمية من طلب متراخ وفائض في طاقات الإنتاج ، وكان في المخطط أن تقيم الدول الآسيوية 20 مجمع لإنتاج البتروكيماويات لتلبية الطلب المحلي لتلك الاقتصادات السريعة النمو ، خاصة عندما نعلم أن حصة الأسواق الآسيوية بلغت نحو 60 % من إجمالي صادرات البتروكيماويات الخليجية أي أن هذه المجمعات كانت ادت إلى انخفاض أسعار البتروكيماويات العالمية وتقلص الواردات الآسيوية إلى نحو مليوني طن من البتروكيماويات الخليجية (السعدون ، 1998) .

ولكنه من المؤكد الآن أن كثيراً من هذه المشاريع أجل نتيجة للصعوبات التي واجهها منتجو البتروكيماويات الآسيويون في استقطاب استثمارات خارجية من مؤسسات مصرفية عالمية ولا شك أنه في ضوء ذلك بقيت الأسواق الآسيوية من الأسواق المهمة للبتروكيماويات الخليجية .

كما أن للأزمة آثار إيجابية أخرى لأنه كما نعلم أن تحسن أسعار الدولار والعملات الخليجية مقابل عملات التجار الآسيويين قد اسهم في تعزيز القوة الشرائية للمستهلكين الخليجيين لذا كان معدل التضخم في عام 1999 أقل من سابقه .

كما أننا نلاحظ أن منعكساتها على الدول العربية الأخرى إن لم تكن بنفس الحجم الذي تأثرت به الدول الخليجية إلا أنها لم تنجو من الآثار بمختلف أشكالها السلبية والإيجابية. فيمكن أن تظهر الآثار هنا من خلال انخفاض قيمة العملات الوطنية لدول النمور إلى أكثر من النصف. وهذا ما ساعد على تحسين موقعها التنافسي في الأسواق الخارجية من خلال انخفاض قيم منتجاتها وخدماتها. وقد أدى هذا بدوره إلى زيادة صادراتها بشكل أكبر بسبب انخفاض أسعارها. وتشكل هذه الحالة سلاحاً ذو حدين بالنسبة للدول العربية الأخرى، فمن جهة تستطيع هذه البلدان زيادة وارداتها بأموال أقل فبدلاً من شراء سلع بمبلغ معين من النقود اصبح الآن بالإمكان شراء ضعف هذه السلع وبنفس المبلغ من المال. ولكن ومن ناحية أخرى فإن التأثير السلبي يتأتى من خلال مزاحمة هذه السلع الأجنبية للسلع الوطنية وذلك لانخفاض اسعارها وارتفاع مستوى جودتها قياساً بالمنتج الوطني. أما الوجه السلبي الآخر فيكمن في انخفاض قيمة الصادرات الوطنية من المواد الأولية، حيث نجد ن مثل هذه الأزمة أدت إلى افلاس عدد كبير من الشركات والمعامل التي تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية المستوردة من الدول العربية خاصة ودول العالم الثالث عموماً.

آثار الأزمة على اليابان :

تعتبر اليابان أكثر الدول التي تأثرت بالأزمة الآسيوية ليس من خلال صادراتها فقط ومن خلال نظامها المصرفي حيث تبلغ صادرات اليابان إلى الدول الأربعة المذكورة (اندونيسيا ، ماليزيا ، كوريا الجنوبية ، تايلند) 34 % من إجمالي الصادرات اليابانية (كامل، 1998 ؛ مخول ، 1998) هذا وقد انخفض معدل النمو الاقتصادي في اليابان ليسجل 1 % 1999، هذا وقد صرح رئيس وزراء اليابان أن بلاده تشهد أسوء أزمة اقتصادية منذ خمسين سنة ومن ناحية أخرى اكد الرئيس الأمريكي كلينتون على ضرورة انعاش الاقتصاد الياباني فضعفه يزيد القلق على استقرار النظام المالي في المستقبل لأن اليابان هي أكبر مقرض في العالم وهي الدائن الأول للاقتصادات الآسيوية ويتصف النظام المالي الياباني الآن بهشاشة تزداد مع الركود الاقتصادي. كما هبطت أسواق المال اليابانية بشدة وهبط الين أمام الدولار إلى 125.20 وهو أدنى مستوى له منذ عام 1991 ، كما صرح رئيس شركة سوني اليابانية العملاقة أن الاقتصاد الياباني أصبح على حافة الهاوية.

آثار الأزمة على الولايات المتحدة الأمريكية :

على الرغم من الدور القيادي الذي يلعبه الاقتصاد الأمريكي في العالم وعلى الرغم من الاتهامات الموجهة إليه بأنه وراء الأزمة إلا أن الحقائق تبين أن الأزمة الآسيوية ستمتد لتشمل في آثارها الولايات المتحدة أيضاً ، حيث أن انخفاض العملات الآسيوية بمعدل نسبته 40 % يجعل بضائعها على درجة كبيرة من التنافس مع بضائع الدول الغنية وخاصة أن المنطقة الآسيوية تنتج كميات هائلة من المنتجات الإلكترونية والكهربائية والمعدنية بسبب الاستثمارات الضخمة التي ضخت إليها في الأعوام الماضية .

وتدرس الشركات الأميركية المصنعة للسيارات كيفية التصدي للأزمة الآسيوية والتي تهدد بإغراق الولايات المتحدة بسيارات يابانية وكورية زهيدة الثمن ، وقالت دراسة أعدتها مجموعة (سي أن دبليو ماركيتنغ) أن مصنعي السيارات الأجانب سيطروا على 52 % من مبيعات السيارات في الولايات المتحدة . وقد ارتفعت نسبة مبيعات السيارات الأجنبية وفي طليعتها الكورية واليابانية من رقمها القياسي المسجل في آب لعام 1998وبلغ آنذاك 42.9 % إلى 52 % في كانون الأول لنفس العام ، وصرحت تلك الشركات الأميركية الرئيسة الثلاث وهي (فورد ، جنرال موتورز ، كرايزلر) أن حصتها في السوق

الأميركية تراجعت بمقدار 3 % منذ بداية الأزمة . بالإضافة إلى ذلك فإن أسواق المال في نيويورك تتعامل بارتياب مع نتائج التثبيت المؤقت لأوضاع الأسواق الدولية وذلك في ظل تراجع أسعار السلع الاستهلاكية للعام 1998 بنسبة 1.2 % وهو أهم معدل تراجع للأسعار منذ ثلاثة عقود والأكبر على صعيد تقلص معدلات التضخم منذ 11 عاماً. ويقول المحللون أن السبب الرئيس في انخفاض الأسعار يعود إلى رخص الواردات الآسيوية في المرتبة الأولى (خياط ، 1998) .

وتعود ريبة المحللين الاقتصاديين إلى مخاوفهم من الانعكاسات السلبية التي يؤدي إليها انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية على الاقتصاد الأميركي ومستوى تعافيه في الوقت الذي لم تسجل فيه أسعار الخدمات أي تراجع وهذا الوضع من شأنه أن يؤدي إلى خلل هيكلي في بنية وأداء الاقتصاد الأميركي الذي يعتمد بنسبة تقارب 70 % على صناعة الخدمات ، كما أنه من الجدير بالذكر أن خمس صادرات الولايات المتحدة ترسل إلى دول جنوب شرق آسيا فلو تصورنا أن هذه الدول قلصت وارداتها بنسبة 10 % فلذلك أثر كبير على معدل النمو في اميركا وخاصة في ظل عجوزات موازين المدفوعات لهذه الدول لذلك فهي تعمل لزيادة صادراتها على حساب وارداتها وبقدر ما يتقلص العجز في الموازين الآسيوية سيزداد العجز في ميزان المدفوعات الأميركي وهذا يعني أن على سوق الولايات المتحدة أن تمتص ما قيمته 300 بليون دولار من السلع الآسيوية بدلاً من 191 بليون دولار لعام 1996 مما سيؤدي إلى ارتفاع صراخ المطالبين بإجراءات الحماية، وأنه وإن كانت الحال الآسيوية لن تجر العالم إلى هاوية الركود الاقتصادي فإن إجراءات الحماية التي تتبناها الدول الغنية قد تفعل ذلك بسهولة .

وهكذا فإن المحصلة النهائية لهذه العوامل مجتمعة قد انعكست في انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة نحو 0.3 % و2.5 % عام 1998 و2.1 عام 1999 تم تقييد السياسة النقدية في بداية عام 1999 في ضوء تزايد العجز في الموازنة الأمريكية إلى 43 بليون دولار لعام 1999 في مقابل 35 بليون دولار لعام 1998 .

آثار الأزمة على الصين :

لا تزال الصين صامدة حتى الآن أمام الإعصار المالي إذ أثبتت قدرتها على التكيف مع المستجدات الاقتصادية وإن كان عليها تحمل أمرين لا يستهان بهما: الأول : إن انخفاض قيم عملات دول جنوب شرق آسيا أدى إلى ارتفاع نسبي لقيمة عملتها مما أضعف قدرة الصادرات الصينية على المنافسة وزاد من الصعوبات التي تواجه عملية التصدير .

أما الأمر الثاني : فهو الحرب بين المضاربين الساعين إلى فك لحمة دولار هونغ كونغ بالدولار الأميركي وبين الحكومة الصينية قد تتجدد في أي لحظة .

فالحكومة الصينية اليوم تجد نفسها أمام خيارين أفضلهما سيئ. أولهما : أن تدعم ارتباط دولار الجزيرة بالدولار الأميركي عن طريق رفع أسعار الفائدة والتصدي للمضاربين بواسطة بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) الذي يملك احتياطيات من النقد الأجنبي تناهز 10 بلايين دولار يضاف إليها احتياط الجزيرة الذي يقدر بـ 85 بليون دولار وهذه الأرقام وحدها كفيلة بردع المضاربين ، لكن يقول الخبراء أنها تصبح غير كافية في حال قرر المودعون االمحليون سحب ودائعهم وتحويلها إلى الخارج وهو ما يحدث الآن. أما الخيار الثاني : فهو تعويم العملة وتعريض اقتصاد الجزيرة إلى مخاطر لا يمكن الإحاطة بها الآن أو معرفة مدى قدرة السلطات المحلية على التحكم بها، ولكن الصين تختار أهون الشرين وتصمم على دعم دولار هونغ كونغ وعدم تعويمه، فهي تريد إبقاء هونغ كونغ مركزاً رئيساً لأسواق المال في آسيا . ويراهن البعض على أن الصين قد تلجأ إلى خفض دولار هونغ كونغ تدريجياً إلى أن تفك ارتباطه بالدولار الأميركي بشرط ألا تعرض نمو الجزيرة للخطر (كامل ،1998) .

الدروس المستفادة والمقترحات :

تشير الأزمة المالية الأخيرة التي حصلت في الأسواق المالية في شرق آسيا إلى ضرورة التدرج في الاندماج في أسواق المال العالمية وضرورة وضع قيود على انتقال هذه الأموال إلى البلد المضيف. فالانفتاح على الأسواق العالمية يزيد السيولة

في أسواق الأسهم والسندات ولكنه يعرض الدولة المضيفة إلى هزات خارجية ، خاصة إذا غلب الاستثمار المحفظي (FPI) والتدفقات قصيرة الأجل على كل من الاستثمارات الخاصة المباشرة
(FDI) وعلى القروض طويلة الأجل في تمويل العجز في الميزان التجاري في البلد المضيف ، حيث أن مجرد فتح الأبواب وإزالة اللوائح من دون معايير مدروسة ليس دائماً الطريق الأمثل للمشاركة في النظام الاقتصادي العالمي. فقد كانت البلدان الآسيوية بحاجة إلى إنشاء سوق للسندات يقلص من اعتمادها على المصارف، ونظام مالي مستقر مقيد بلوائح واضحة ومحكم بقوانين صارمة قابلة للتطبيق على كل الناشطين في الاقتصاد من دون تمييز.
هذا وقد دعا مؤتمر ممثلي الدول النامية الـ 15 المنعقد في كوالالمبور مؤسسة النقد والبنك الدوليين إلى وضع النظم واتخاذ الإجراءات اللازمة لضبط حركة الرساميل وتبادل العملات في العالم ، ذلك أن الأسواق المالية واقتصادات الدول أصبحت اليوم متداخلة بواسطة التجارة وحركة الرساميل والشركات المتعددة الجنسيات بحيث أصبح مطلوباً أن يواكب اقتصاد العولمة آليات تمكن من ضبط ما قد يعتريه من خلل وما يشوبه من اضطراب. ومع كل ذلك فقد كان بالإمكان معالجة النمو المفرط في الائتمانات وتنامي التدفقات الرأسمالية في شرق آسيا عن طريق خفض عرض النقود محلياً ورفع الضرائب وخفض الإنفاق العام أو من خلال زيادة القيود الرأسمالية . ولكن للأسف فالسلطات الآسيوية أخفقت في القيام بأي إجراء من هذا القبيل كما اتضح من التجربة الآسيوية أن التركيز على قطاع الصادرات فقط يتضمن محاذير كثيرة. واتضح أيضاً ضرورة ارتباط التنمية الاقتصادية بالإصلاحات السياسية والإدارية حيث أن تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية لا يغني عن إصلاح الهياكل السياسية ودرجة المساءلة والمراقبة.
لذلك نقترح بعض الحلول للخروج من هذه الأزمة وهي:
1- لوحظ من خلال التطور السريع لهذه الدول بأن الغالبية العظمى من الصناعات والمشاريع فيها كانت مخصصة للتصدير إلى الخارج بحيث أنه بدلاً من أن يتحول الفائض من هذه المنتجات التصديرية إلى الأفراد من جديد لزيادة رفاهية المجتمع وتحسين الأوضاع المعيشية نجد أنه على العكس من ذلك فإن هذه السياسة التصنيعية قد حولت شعوب هذه البلدان لمجرد عمال أجراء لا ينعمون بما ينتجون وإنما يتحول ارباح هذه المشاريع إلى ايدي اجنبية تعمل إما على إخراجه خارج حدود هذه البلدان وإما توجيهه إلى مضاربة في سوق العقارات أو المشاريع الهامشية التي لا تقدم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك نجد أن لا بد من الحذر الشديد في مصدر الاستثمارات هل هي محلية ام أجنبية وحتى الهدف من هذه الاستثمارات بحيث يكون الهدف هو ان تخدم في النهاية خطط التنمية في تلك البلدان وتؤدي في النهاية لزيادة متوسط دخل الفرد من جهة وإلى رفاهية المجتمع بشكل عام من جهة أخرى.
2- إن إعادة الاستثمار بالطريقة السابقة سوف يمكن المضاربين الدوليين أمثال سيروس وغيره من تحويل المدخرات والرساميل من هذه البلدان بالطريقة السابقة وإمكانية عودة الكرة من جديد مثنى وثلاث ورباع ...الخ. لذلك فالاقتراح هو استثمار الرساميل الأجنبية في هذه البلدان بإقامة البنية التحتية الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (سدود – طرق – جسور – خطوط حديدية – مترو الانفاق – مشاريع انتاجية ...الخ) لأن مثل هذه المشاريع يصعب تسييلها وتحويلها وبالتالي يتعذر على ا لمضاربين الدوليين التلاعب بمقدرات ومصائر هذه الشعوب لاحقاً.
3- إن توسع دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي في بلد معين جاء في أغلب الأحيان في أعقاب أزمة اقتصادية في ذلك البلد كما هي الحال مثلاً في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية عندما برزت حاجة ملحة لإعادة بناء اقتصادها الوطني وتحديثه.
أما في المملكة المتحة فإن تبني التخطيط كان في عام 1960 عندما أعدت الخطة متوسطة الأجل للسنوات 1961 – 1966 تحت ضغط الأزمات المتعاقبة في ميزان المدفوعات. وكذلك الكساد الكبير الذي حدث في أوروبا في الثلاثينات من هذا القرن كان سبباً في تبدل العقائد والسياسات الاقتصادية على حد سواء. لذلك فإننا نرى ضرورة تدخل الدولة بشكل جدي وضرورة توسع دور الدولة الاقتصادي في قيادة الاقتصاد الوطني. إلا أن توسع دور الدولة الاقتصادي لا يتضمن

بالضرورة وجود خطة اقتصادية شاملة وإنما يمكن ان توجه الدولة السياسة الاقتصادية والمالية بما يكفل الخروج من هذه الأزمة باسرع وقت ممكن.

الخاتمة :

في الوقت الذي يراهن فيه البعض على قدرة النمور على الخروج من المستنقع الآسن الذي وضعت نفسها فيه مستشهداً على أنه لا يزال لدى تلك الدول الهياكل الاقتصادية الملائمة والقوى العاملة المنتجة ومعدلات الادخار الأعلى عالمياً أي أن عزوف رؤوس الأموال الأجنبية عنها ، تقابله قدرة تلك الدول على حشد الاستثمارات المحلية شرط أن توظف هذه الادخارات لخدمة مشاريع إنتاجية مجدية ، كما أن انخفاض قيم عملاتها حالياً سيزيد من قدرتها التنافسية ما لم تتخذ الدول الصناعية سياسات تجارية تحد من ذلك ، وطبعاً كل هذا التفاؤل مرتبط بتطبيق الاصلاحات الاقتصادية والسياسية الملائمة .

وفي الوقت نفسه يشكك البعض في مقدرة دول النمور على تجاوز الأزمة الراهنة والعودة إلى ما كانت عليه على أساس أن تسوية موضوع القروض غير المنتجة في المراكز المالية للمصارف وعلاج الخلل في السوق العقارية سيستغرقان وقتاً ليس بالقصير ، كما أن اللجوء إلى أساليب العلاج السريعة والقصيرة الأجل مثل خفض سعر الصرف لن يمثل حلاً جذرياً للمشكلة. هذا ويكثر مؤيدو هذا الاتجاه في الوقت الذي يتعرض فيه صندوق النقد لانتقادات عنيفة حيث يتهم بتسريع ظاهرة الفقر بفعل اصلاحاته التقشفية وحلوله القديمة ، كما صرح مدير معهد هارفرد للتنمية الاقتصادية أن الصندوق لم يعرف كيف يتفادى الأزمة الآسيوية بل إنه تسبب بتخفيضاته للموازنات ورفع الفوائد بتحويل أزمة العملات إلى ركود اقتصادي كما أنه عمل على فرض إصلاحات هيكلية ليست من اختصاصه مثل فتح الأسواق ورفع الحواجز أمام الاستثمارات الأجنبية ، أي وكأنه يعمل على عرقلة السوق بالشكل المناسب من وجهة نظر بعض المحافظين الأميركيين ، هذا ويبقى الأمر للزمن كي يبين لنا مدى قدرة تلك الدول على تجاوز الأزمة لتعود أقوى مما عليه أم أنها ستفشل في النهوض من جديد وستبقى حبيسة الأزمة والإصلاحات المرافقة لها.

المراجع :

.....

1. المنيف ، ماجد عبد الله ، 1998– الأزمة الاقتصادية في آسيا وانعكاساتها على العالم العربي . الحياة الاقتصادية العدد 12779 – 27 شباط 1998 ، ص 13 .
2. عزام ،هنري ، 1997– أزمة جنوب شرقي آسيا وتأثيراتها المحتملة في منطقة الخليج، الحياة الاقتصادية ، العدد 12669 – 6 تشرين الثاني ، ص 14.

3. السعدون ، عبد الوهاب، 1998– الأزمة الآسيوية وانعكاساتها على صناعة البتروكيماويات، الحياة الاقتصادية العدد 12807 – 27 آذار ، ص 11 .
4. مخول ، معن ، 1997– أزمة الأسواق المالية الأخيرة وتأثيراتها في بلدانها وفي العالم، الحياة الاقتصادية ، العدد 12672 – 9 تشرين الثاني ص 13.
5. عزام ، هنري، 1998– تأثير الأزمة المالية لدول شرق آسيا في منطقة الخليج ، الحياة الاقتصادية ، العدد 12742 – 20 ك2 ،ص 12.
6. الكفائي ، عبد الحميد ، 1998– التقوقع وليس العولمة سبب الأزمة الآسيوية ،الحياة الاقتصادية ، العدد 12819 – 9 نيسان ص 11. لندن
7. االتقرير الاستراتيجي العربي ، 1997– تراكم الاختلافات الاقتصادية وجمود المضاربين وراء انفجار أسواق المال الآسيوية ، ص. 94–95–96–97 .
8. التقرير الاستراتيجي العربي ، 1997– صراع خفي بين الآسيان والولايات المتحدة ، ص 98 .
9. مخول، معن ،1998– أوربا تتعهد فتح أسواقها للنمور ، الحياة ، العدد 12816 ، 5 نيسان . ص 1 ، 6 .
10. السفير ،1997– الأسواق المالية العالمية ، ص 7.
11. أ ف ب ، 1998– الأزمة الآسيوية ستطغى على أعمال اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين ، الحياة الاقتصادية ، العدد 12882 – 12 نيسان ص 9 . واشنطن .
12. خياط ، إبراهيم ، 1998 – أزمة الأسواق المالية الآسيوية على شركات صناعة السيارات الاميريكية ، الحياة الاقتصادية ، العدد 12733 11 ك2 ، ص 9 . ديترويت. لندن
13. صاغية ، حازم، 1997– انقاذ كوريا الجنوبية : الرأسمالية ليست اقتصاداً فحسب، الحياة الاقتصادية ، العدد 12700 ،7 ك2 ، ص 12 . لندن
14. الحياة الاقتصادية ، 1997– بورصة هونغ كونغ تستأنف تدهورها والضعف يعم معظم الأسواق الأخرى ، العدد 12660 28 ت 1 ، ص9 ، لندن – الحياة . لندن
15. الثورة، 1998– الأزمة الآسيوية حلول غير مجدية لصندوق النقد الدولي ، العدد 10519 .
16. قضايا وآراء ، 1998– النظام المصرفي والمالي السوري أمام الانفتاح على الأسواق الدولية ، العدد 6 ، ص 10 لندن
17. خياط ، إبراهيم، 1998– ودل ستريت تخش استمرار الأزمة الآسيوية على رغم تحش مؤشرات البورصات الدولية الأخرى ، الحياة الاقتصادية ، نيويورك . لندن
18. مهاتير، محمد ،1998– الأزمة حولتنا من نمور إلى قطط تئن وقوى السوق تعمل على إفقار شعوب آسيا ،(في كلمة أمام مؤتمرالإمارات الدولي في دبي)، الحياة الاقتصادية ، العدد 12800 – 20 آذار .